دفاتر السياسة والقانون المجلد: 13 / العدد: 01 (2021) ص ص: 485 -498

دور النخبة السياسية الحاكمة في بناء الدولة (الجزائر نموذجا)

The role of the ruling political elite in building the state (Algeria as a case study)

كواش منال[1]

جامعة الجزائر 3، الجزائر، kouachemanel@gmail.com

تاريخ الإرسال:29/09/ *2020 تاريخ المراجعة:اليوم / الشهر / السنة* تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

ملخص:

تتجه هذه الدراسة إلى البحث في الدور الذي لعبته النخبة السياسية الحاكمة في بناء الدولة في الجزائر و تحديد طبيعة النظام السياسي و الاجتماعي و ألية عمله من خلال تحليل العلاقات السلطوية داخل النظام الحاكم ، ففهم العلاقة بين متغير النخبة و عملية بناء الدولة سيمكننا من فهم تطور النظام الحاكم و الكشف عن طبيعة السلطة السياسية القائمة وعن العلاقات التحتية اللارسمية التي تتمحور حولها السلطة ، و أحد المفاتيح التي تجيب على مدى ديمقراطية البناء السياسي والاقتصادي و الاجتماعي .

و بالإشارة إلى التجربة الجزائرية سنحاول تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه النخبة السياسية في عملية تنشيط و ترسيخ مظاهر التنمية السياسية داخل المجتمع و الدولة مرورا بالفترات الزمنية التي لعبت فيها النخبة السياسية الحاكمة دورا رئيسيا و حاسما باعتبارها المحور الثاني التي تدور حوله السلطة في الجزائر ، فهي تشكل الواجهة المدنية للسلطة السياسية و التي تتمثل في المؤسسات السياسية الدستورية رئاسة الجمهورية ، رئاسة الحكومة ، الوزارات ، البرلمان ، و مختلف الهيئات الدستورية الرقابية منها و الاستشارية و كذا إدارة الدولة المركزية .

الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية، بناء الدولة ،النظام السياسي، صراع المصالح، التداول السلمي على السلطة

Abstract:

Enter This study aims to research the role that the ruling political elite played in building the state in Algeria and determine the nature of the political and social system and its mechanism of action by analyzing the authoritarian relations within the ruling system. Understanding the relationship between the elite variable and the state building process will enable us to understand the evolution of the system. Governor and disclosure of the nature of the existing political power

With reference to the Algerian experience, we will try to shed light on the role that the political elite plays in the process of revitalizing and consolidating the manifestations of

1 **كواش منال**

political development within society and the state, passing through the periods of time in which the ruling political elite played a major and decisive role.

As the second axis on which the power revolves in Algeria, it constitutes the civil interface of political power, which is represented in the constitutional political institutions: the presidency of the republic, the presidency of the government, ministries, parliament, and various constitutional oversight and advisory bodies, as well as the central state administration

Key words:

The political elite - state building - political power - conflict of interests - the peaceful transfer of power

مقدمة

اتخذ موضوع النخبة مكانة بارزة في أبحاث العلوم السياسية و الاجتماعية فهي من المداخل الكبرى التي تساهم في فهم و تفسير السلطة السياسية ، فداخل أي مجتمع هناك فئة محدودة حاكمة تحتكر أهم المراكز الاقتصادية الاجتماعية و السياسية ، وتلعب أدوارا محورية داخل النسق السياسي و تملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها و أخرى واسعة محكومة لا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة القرار.

يعتبر موضوع النخبة و بناء الدولة من المواضيع البالغة الأهمية لدى الباحثين و المختصين بالظواهر الاجتماعية و السياسية نظرا لما تملكه النخبة من أدوات و أليات تساهم في تكوين و استقرار المجتمعات ، فهي ترتبط بالمشهد العام لأي نظام سياسي من خلال أدوارها المختلفة داخل هذه الأنساق و يتحدد دورها بشكل أكبر ضمن مسايرتها للواقع السياسي داخل الدولة و المجتمع ، كون أن المشكل ظهر قبل الاستقلال حيث أدى اختلاف النخبة الثورية "سياسية و عسكرية" حول مستقبل الدولة و شكل النظام بعد الاستقلال أدى إلى إدخال الجزائر في فترة انتقالية مرت فيها الدولة بعدد من المراحل و التجارب السياسية فإشكالية بناء الدولة في الجزائر هي إشكالية بناء الدولة المحيطة التي نشأت متأخرة و ارتبطت بظروف خاصة اجتماعية تاريخية ، اقتصادية تأثرت بتراثين أساسيين أحدهما الخصوصية التاريخية التي حملتها في شكل ترسبات للذهنية التقليدية القبلية و نتج عنه من تخلف حضاري و بنائي و ثانيهما الأثر الذي خلفته التركة الاستعمارية كل هذا ساهم في إرساء اشكالات في بناء و تكوين الدولة .

ينصرف مفهوم النخبة في التجربة الجزائرية إلى الفئة التي تميزت بمرجعية معينة أو بنمط تفكير سياسي أو ثقافي ، ديني محدد ، ومع تنوع معطيات الواقع الاستعماري تنوعت النخب الجزائرية التي تطلعت إلى تعديل الوضعية السياسية و القانونية و المركز الاجتماعي للجزائريين و المطالبة بالمساواة و الحرية كقاسم مشترك تشيد عليه مؤسسات الدولة الجزائرية و تطلعات الأمة .

إشكالية الدراسة :

يرى ماكس فيبر أن السياسة هي قيادة تجمع سياسي يسمى اليوم بالدولة ، فتاريخ الدولة كمفهوم و حقيقة يدلنا على مصدر قوتها كالقوة و المال و التنظيم الإداري و السياسي ، وهذه المصادر هي مؤشرات على مصدر النخبة الحاكمة و دلالات على كيفية حكمها و تسييرها للدولة ، و هذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي : **هل**

النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر وحدة متكاملة أم مجزأة ؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبارها عاملا أساسيا يساهم في إنجاح عملية بناء الدولة ؟

فرضيات الدراسة :

1 _ تتأثر عملية بناء الدولة بمدى انقسام أو وحدة النخبة ، التي عادة ما تتصف بالإنقسام و التنافس و الصراع على السلطة ، و يتوقف نجاحها على نمط العلاقة القائمة بين النخب العسكرية و السياسية .

2 _تهيمن النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر على عملية صنع القرار السياسي .

للإجابة على الإشكالية قسمت الورقة البحثية إلى :

المحور الأول : النخبة السياسية الحاكمة و بناء الدولة : قراء في المفاهيم

المحور الثاني : النخبة السياسية الحاكمة و بناء الدولة في الجزائر : قراءة في واقع الممارسة السياسية

1.1.النخبة السياسية الحاكمة و بناء الدولة : قراءة في المفاهيم :

تشمل الدراسات السياسية و الاجتماعية المعاصرة على ركيزة أسياسية تتمثل في تحديد الإطار النظري للظاهرة محل الدراسة و بناءا على هذا تم وضع مقاربة تأسيسية للمصطلحين :

1.2. **التأصيل المفاهيمي للنخبة :** وقد برز الاهتمام بموضوع السلطة و الفئة القيادية التي تحكم الدولة و المجتمع ، وكذا الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الانساني و العلاقة القائمة بين الجماعة الحاكمة التي تملك السلطة وبين الجماهير المحكومة في أدبيات الفكر السياسي و الاجتماعي القديم "مولود زايد الطبيب ،**2007** ، ص **88** " .

فمنذ ظهور الفكر الاجتماعي و السياسي اليوناني القديم نجد أن افلاطون قد اهتم بهذه المسائل فقد دافع عن حكم ذوي العقول النبيهة و الحكيمة نجد ظلك في كتابه "الجمهورية" حيث قام بتقسيم المجتمع إلى ثلاثة فئات كبرى تتكون من الفلاسفة و الجنود و العبيد فقد ذهب إلى أن طبقة الفلاسفة هم المخولون بحكم الدولة باعتبارهم نخبة المجتمع (عبد الله كبار ، **2013** ، ص**216**).

و في الفكر الحديث يبرز عمل المفكر الفرنسي سان سيمون الذي نادى بضرورة حكم العلماء و رجال الصناعة للمجتمع ، غير أن ميلاده النظري كان مع نهاية القرن التاسع العشر و بداية القرن العشرين بفضل عالمي الاجتماع الإيطاليين فالفريدو باريتو و جيتانو موسكا و بمساهمة الالماني روبرت ميشلز (الطاهر خرف الله ، **2007** ،)، و يمثل باحثون أخرون من أمثال رايت ميلز و جيمس برنهام امتدادا لهؤلاء الثلاثة و الذين أرسوا دعائم اتجاه جديد في الدراسة و التحليل السياسي و السوسيولوجي ينطلق من النخبة كأداة لمقاربة البناء الاجتماعي العام

بدأ استخدام مصطلح النخبة في القرن السابع العشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة ثم اتسع استخدامها للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية أو أصحاب المراتب العليا في فئة النبلاء (توموس بوتومور،**1998** ،ص**25**) وفي القرن الثامن العشر وسع الفرنسيون من استخدام هذا المصطلح بحيث أصبح يشير إلى مجالات أخرى غير السلع ، و عندما استخدم المصطلح في العلوم أصبح يشير إلى جماعة من الناس تشغل مكانا مرموقا في المجتمع (أحمد زايد ، **2005** ، ص **50**).

يعرفها "جيتانو موسكا" بقوله : " أنه يتعين في كل المجتمعات بداية من الأقل نموا ، وتلك التي حققت درجات من المدنية ووصولا إلى المجتمعات الأكثر تقدما، يوجد طبقتان من الناس الأولى تحكم ...وهي عادة ما تكون أقل عددا وتنجز كل الوظائف السياسية، تملك القوة و تتمتع بالميزات التي تمنحها القوة أما الطبقة الثانية فتكون أكثر عددا و تحكم بواسطة الطبقة الأولى بأكثر أو أقل شرعية أو عنفا ، ومن ثم فالصفوة تمثل حكم الأقلية و تتكون من الأفراد ذوي المكانة العالية ، ويقدم أعضاؤها إسهامات واضحة و يحتلون درجة عالية من التأثير و التقدير في المجتمع الذين يعيشون فيه " (توماس بوتومور، مرجع سابق ص ص**27 _28**) .

أما شارلز رايت ميلز فقد عبر عن مفهوم النخبة بمصطلح نخبة القوة الذي قصد بها : " أولئك الذين يحتلون مواقع القوة و النفوذ في الدوائر العليا من النظم الرئيسية في المجتمع مثل كبار قادة الجيش ، كبار رجال الساسة ، كبار رجال رأس المال " .

و عرفتها موسوعة السياسة : " مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزا سياسيا أو اجتماعيا مرموقا و قد تكون النخبة حاكمة و غير حاكمة " (عبد الوهاب الكيالي ، **1994** ، ص**521**)، أما معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فقد أشار إلى النخبة على أنها : " أقلية ذات نفوذ تسود جماعة و أكبر حجما ، لها مكانتها الاجتماعية العالية و تؤثر على بعض أو كل شرائح المجتمع " .

و بعد استعراض مجمل التعاريف التي وضعها العلماء و الباحثين التي تباينت لاختلاف اتجاهات تفكيرهم و مداخل تحليلهم ، يمكن القول أن مصطلح النخبة في معناه العام يشير إلى جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ و السيطرة في مجتمع معين ، وهي أكثر الطبقات هيبة و أثرا ، تحظى بمكانة هامة في النسق الاجتماعي لاعتبارات ذاتية " الذكاء ، الطموح ، الاجتهاد ، الإبداع " و اعتبارات موضوعية " الإمكانيات الاقتصادية ، العلمية ، الوظيفية " أو كليهما معا ، وامتلاكها هذه يسمح لها باحتلال مراكز رفيعة سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي "الفكري و الأكاديمي و الإعلامي" و بممارسة التأثير من إقناع أو إغراء أو تهديد على الأخرين وكذا المشاركة في عملية صنع القرار أو الضغط عليها و توجيهيها بما يخدم مصالحها من جهة أخرى " ميلود عامر حاج ، **2014** ، ص **11** " .

1.3. **التأصيل المفاهيمي لبناء الدولة :** يشير مصطلح بناء الدولة إلى تعبير مركب يجمع بين مفهوم الدولة من ناحية و عملية تكوينها أو بنائها من ناحية أخرى :

أ. مفهوم عملية البناء : يقابل عملية البناء " structural" في الموسوعة السياسية مصطلح الانهيار "decay " و الذي يقصد به الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته و إقباله على السقوط وهو مصطلح يشير إلى الإطار الأساسي أو الشكل الخارجي لأي بنية طبيعية أو صناعية (إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **2003** ، ص ص **46 _74**).

يرتبط استخدام مصطلح البناء بعملية محاكاة علماء الأنتروبولوجيا و علماء الاجتماع لنظرائهم في علم البيولوجيا ، حيث اقتبسوا منهم مجموعة من المفاهيم وذلك لافتراضهم المبدئي الذي يفيد مناظرة المجتمعات بالكائنات الحية ، إذ يرون أن المجتمع يمر بنفس المراحل و يخضع لنفس المراحل و يخضع لنفس العمليات التي تمر بها و تخضع لها الكائنات الحية ، و من أشهرهم "أوغست كونت"، "راد كليف براون"، "هربرت سبنسر".

أما مصطلح عملية البناء في حقل السياسة المقارنة فهو مرتبط بعملية التأسيس السياسي التي يعرفها "هيلوجاكورايبه" بأنها :" عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة " ويقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي : " التعبئة السياسية، التكامل السياسي ، التمثيل السياسي" .

ب. مفهوم الدولة: يعرفها "ماكيفر" : " الدولة هي بيئة المجتمع السياسية و جزء من بيئته الاجتماعية الشاملة ، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها ، بذلك تعد الدولة بناء سياسي بما لها من عادات و تقاليد وبما تقيمه من علاقات بين الحكام و المحكومين" .

"هي أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب معين عن طريق المؤسسات و تعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي و الأخلاقي و الاجتماعي السائد في المجتمع ، لها بنية فوقية و بنية تحتية ، تمثل العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية السائدة و المستوى المعرفي ، فإذا كانت العلاقات متخلفة فالدولة متخلفة وإذا كانت متقدمة فالدولة متقدمة ..." "محمد شحرور ، دون تاريخ، ص ص **179 _ 180** ".

يعرفها "ماكس فيبر" : "مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي ، تطالب قيادته الإدارية بنجاح وفي تطبيقها للأنظمة الإكراه البدني المشروع " " فليب برو ، **1998** ، ص **77** " .

ج . مفهوم عملية بناء الدولة : مثل مصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية ، يحمل دلالتين دلالة تقليدية و أخرى حديثة ، استخدم في فترات متعددة من التاريخ السياسي ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و بعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها ، وحتى نهاية الحرب الباردة ، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تحقيق الأمن و صياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية ، إلا أن مفهوم بناء الدولة شاع استخدامه بعد الحرب الباردة ، بركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن و الاستقرار في العالم .

يعرفها "فرانسيس فوكوياما" : " تقوية المؤسسات القائمة و بناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء و الإكتفاء الذاتي ، وأيضا يشير إلى أن عملية بناء مؤسسات الدولة قائمة على أطر قانونية منبثقة من الواقع ، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل و تكامل و ولاء و التزام و مشاركة وتوزيع و تحقيق الاستقرار السياسي ، وقوة الدولة من قوة قدراتها المؤسساتية و الإدارية على تصميم سياسات و سن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ "(فرانسيس فوكوياما ، **2007** ، ص**11**).

يشير مصطلح بناء الدولة في معناه الواسع إلى :" بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإجبار المادي المشروع فوق أرض محددة " " وليد سالم محمد ، **2014** ، ص**41** " .

فعملية بناء الدولة هي عملية تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية و التنظيمية و التوزيعية ، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة و القوة لإستخراج الموارد و تنظيم السلوك ، فهي تقوم على المشاركة و التنمية السياسية و التداول السلمي على السلطة في إطار شرعية الحكم .

2.1. النخبة السياسية الحاكمة و بناء الدولة في الجزائر: قراءة في واقع الممارسة السياسية

2.2. النخبة السياسية و ميلاد الدولة الجزائرية : جذور و منطلقات

إن الحديث عن جذور و منطلقات النخبة في الجزائر يعود بنا بالضرورة إلى الحديث عن قيادات الحركة الوطنية بوصفها مرجعيات فكرية و سياسية للنخب التي حكمت بعد الاستقلال ، تعود أصولها إلى **1919** مع حركة الأمير خالد ، ولقد تأثرت النخبة السياسية الجزائرية منذ ذلك التاريخ إلى غاية **1954** بثلاث شخصيات رئيسية مثلت أفكارها التوجهات الثلاث الكبرى للحركة الوطنية : "ميصالي الحاج ، عبد الحميد بن باديس ، فرحات عباس "

فبعد أن تأكدت للجزائر نوايا المستوطنين الأوروبيين بأنهم لن يسمح لهم بالحصول على اية حقوق سياسية تحركت قيادات جزائرية تطالب بحقوق المجتمع الجزائري و تدافع عن كرامته ، و قد تراوحت توجهات هذه النخب بين دعاة للإدماج ، و هم نخبة متغربة تتطلع إلى حياة شبيهة بتلك التي يعيشوها الفرنسيون و أبرز

ممثليها بن جلول و فرحات عباس إلى جانب التيار اليساري من خلال الفدرالية الشيوعية الجزائرية ، و بالموازاة مع هؤلاء الاندماجيون كان الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الحركة الإصلاحية في الجزائر يعمل على إحياء تعاليم الإسلام و الحفاظ على اللغة العربية و غرس الوطنية في قلوب أبناء الجزائر . .

فقد عرفت مرحلة الاحتلال الفرنسي بروز العديد من النخب إضافة إلى النخب التي كانت قائمة قبل مجيئه و قد أدت هذه النخب أدوارا في مقاومة سياسة المستعمر و ممارساته وتعددت النخب الثقافية و الدينية و السياسية التي ساهمت في بناء ثقافة المقاومة و الرفض للنظام الاستعماري ، وهكذا استطاع المجتمع الجزائري أن يعيد بناء أطر هويته السياسية و الثقافية و الحضارية بواسطة استراتيجية محددة في المقاومة و الاحتجاج وهي إستراتيجية تراوحت توجهاتها و تشعباتها بين الإصلاح و الاندماج و الثورة وذلك خارج الفضاء السياسي و الاقتصادي و الثقافي لدولة المحتل الفرنسي .

تأسست أول دولة جزائرية فريدة من نوعها مسايرة للمنطق الرافض للاستعمار على يد "الأمير عبد القادر" حيث دخلت تحت قيادته القبائل و قيادات الزوايا الصوفية من أجل الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي في غرب البلاد و وسطها وتحت رئاسة "أحمد باي" في الشرق والعديد من القادة الأخريين في منطقة القبائل ومشارف الصحراء.

كان الاستعمار الفرنسي أحد العوامل المؤثرة التي أدت إلى ظهور الجزائر كوطن نتيجة للنظام الاستيطاني الاستغلالي الذي انتهجه بصراحة على الأهالي مما جعل الشعور الوطني والوعي القومي و الدين و اللغة تتبلور كمكونات موحدة للشخصية الجزائرية ، فبدأت تظهر ملامح الدولة الجزائرية مع بدابات المقاومة الشعبية و نشأة الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية المسلحة سنة **1954** ، يجعلنا نستنتج أنه لم تقم دولة ذات سلطة محلية في الجزائر منذ العهد النوميدي القديم ، سواء في عهد الرومان ، أو المسلمين الفاتحين أو حتى الأتراك ، وبروز معالم الدولة الجزائرية كدولة حقيقية تمثل هوية و كيان الشعب الجزائري كان مع انبعاث المقاومة الوطنية و العمل المسلح.

فقد كان للتاريخ الاستعماري الطويل التي عاشته الجزائر الأثر الكبير على تركيبة النخبة الجزائرية وعلى طبيعتها الاجتماعية و الثقافية و حتى الاقتصادية ، فقد استمدت كل مجموعة من المجموعات المكونة للنخبة الجزائرية مشروعيتها من الشرائح الاجتماعية التي كانت تتعامل معها و توصل إليها خطابها السياسي ، و لقد أثر مسار الحركة الوطنية بشكل كبير على تركيبة النخبة في الجزائر ، كون أن الإنقسامات التي عرفتها النخبة قبل الاستقلال استمرت إلى ما بعد الاستقلال و كان لها أثرا كبيرا على مستقبل الدولة الجزائرية المستقلة من حيث شكل النظام السياسي و طبيعة النظام الاقتصادي و نوعية التكوين الاجتماعي .

عرفت الجزائر عقب استقلالها أزمة حادة بين الإخوة الفرقاء الممثلين في قيادة الأركان العامة للجيش و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اللذان كانا طرفا الأزمة .

لقد أثبتت تجربة الحكومات المؤقتة بأن العسكريين الجزائريين لم يتقبلوا فكرة تقديم السياسيين عليهم و تزعمهم بالرغم من مسايرتهم للأمر ظاهريا ، وهو ما تدل عليه رئاسة الحكومات المؤقتة التي عادت دوما للسياسيين (فرحات عباس ، بن خدة) فلم يستطع العسكريون الظفر بها ، لكنهم كانوا يمارسون عليهم سلطة موازية فعلية ، وهذا المشهد تكرر في مراحل متقدمة من تاريخ الجزائر بعد الاستقلال فرئيس الحكومة المؤقتة لم يكن إلا رهينة العسكريين أعضاء حكومته .

و ما يمكن استخلاصه بشأن خلفيات الصراع بين طرفي الأزمة هو تلك الحلقة الجديدة و المتواصلة بين صراع السياسيين و العسكريين الذي تطور إلى المواجهة بين العسكريين نفسهم ، فاستغل السياسيون صدام العسكريين من خلال تولي بن خدة رئاسة الحكومة في **27** أوت **1961** فإنهم لم يستطيعوا الحفاظ على مكسبهم و

الوصول إلى مبتغاهم لتطور الصراع القديم المتجدد بأبعاد وفصول أكثر مواجهة و علنا من كل سابقاتها ، إذ تجل في أزمة صيف **1962** أن الطموح السياسي لم يتحقق إلا لصاحب الغلبة و القوة و الولاء العسكري.

لقد كشفت نشاطات أعضاء الحكومة المؤقتة عقب وقف إطلاق النار عن وجود مستويين من الصراع و الانشقاق الأول يتمثل في الانشقاق الواقع بين القادة التاريخيين إذ انقسم القادة المسجونون إلى فريقين "بوضياف و أيت أحمد" المساندين لكريم بلقاسم لعلاقتهما التاريخية و الجهوية و "خيضر وبن بلة" الذي يراهن على القوة التي تذخرها قيادة الأركان ، الثاني يتمثل في الانشقاق بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان و يمكن تقسيم مراحل تطور المواجهة بينهما إلى ثلاث مراحل : (أولها محاولة عزل بن خدة لقيادة الأركان عن جيوش الولايات بالداخل و تعيين قيادة بديلة ، ثانيها تجاوز بن خدة لقيادة الأركان و تعامله مع كريم بلقاسم الذي قام بمحاول كسب جيوش الداخل بتعيين قيادات موالية له و أخيرا محاول بن خدة عزل بومدين كقائد للأركان وهو ما مان بتاريخ **30** جوان **1962** لاختلافهما في النظرة المستقبلية لبناء الدولة الجزائرية ، عندا تعارضت أهداف الحكومة المؤقتة الرامية إلى المحافظة على السلطة عن طريق استقلال سلطة جبهة التحرير الوطني (بوحوش عمار ، **2014** ، ص**504**) مع أهداف قيادة الأركان التي تطمح إلى تغليب كفة العسكريين في مواجهة السياسيين .

لقد أظهرت هذه الأزمة هشاشة الهيئات المسيرة لحزب جبهة التحرير الوطني بحيث تفتت القوى التي شاركت في حرب التحرير إلى عدة اقطاب متصارعة : (الولايات، النواحي العسكرية،جيش التحرير الوطني، قيادة الأركان ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وظهور تحالفات مصلحية مثل جماعة تلمسان و جماعة وجدة).

كان الظاهر من إقدام بومدين على عزل بن بلة هو وضع حد لممارساته الانفرادية للحكم وسعيه لتصحيح أخطائه الناتجة عن ذلك حسبما تضمنه بيان مجلس الثورة الصادر يوم الأحداث ، لكن الخفي من العملية هو إقدام النخبة العسكرية على إعادة إنتاج الصراع القديم المتجدد بين السياسيين و العسكريين و القائم على إشكالية الأحقية و الأولوية في الحكم وممارسة السلطة و إخضاع الأخر .

لقد كان للجزائر في جوان **1965** فصلا متجددا من فصول أساليب ممارسة السلطة في الجزائر ، فأحداث **19** جوان **1965** مهما اختلفت تسمياتها فماهي إلا سياق متواصل من الصراع بين السياسي و العسكري الذي أثبتت الأيام أنه لم يستطع أن يمارس مهامه ووظائفه لافتقاره إلى القوة العسكرية التي باتت تشكل ميزان القوى الوحيد الذي يحتكم إليه ، كما أن العسكريين لا يتقاربون مع السياسيين إلا لاستعمالهم كوسائل ورموز للوصول إلى السلطة التي كانت رهينة قوتين متضاربتين ، وبهذا يكون الجيش الجزائري قد لعب دورا أساسيا و محوريا في تأسيس السلطة السياسية للجزائر المستقلة فهو القوة المنظمة التي يمكنها إحداث تغييرات جوهرية على الساحة السياسية (عبد العالي دبلة ، **2004** ، ص**56**) ، فقد دشن الشعب الجزائري أول عهده في الاستقلال بصراع الأخوة الأعداء من بعض رموز الثورة حسمته دبابات جيش الحدود الذي تغطى بواجهة سياسية رمزية "أحمد بن بلة" و أخرى حزبية أحادية "جبهة التحرير الوطني" ليعملوا معا على إقصاء المنافسين السياسيين ، ولكن تلك الواجهة السياسية لم تعمر طويلا وهذه الواجهة المؤسساتية غلبت على أمرها أمام السلطات الفعلية التي انقلبت على بن بلة في جوان **1965** حيث تم اعتقاله ليخلفه بومدين على رأس مجلس الثورة .

2.3 - الممارسة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة فترتي الأحادية و التعددية الحزبية :

ا)- فترة حكم الرئيس احمد بن بلة (1962 – 1965) :

اتسم عهده بانعدام الاستقرار لأنه لم يستطع توطيد سلطته على قائد الجيش "هواري بومدين" الذي جاء به إلى السلطة ، ولم تشهد فيها الجزائر انطلاقة تنبأ بقيام دولة حديثة ، و تميزت كذلك بنظام سياسي مهتز وغير

متجانس ، إلا أنها عرفت بداية التأسيس لتقليد أصبح للحياة السياسية في الجزائر وجوهر منطقها ألا وهو سيطرة قيادات الجيش على مقاليد الحكم في الجزائر .

لقد تميزت عملية بناء الدولة في بعدها المؤسسي و الدستوري في فترة حكمه بالإضطراب و التصارع و شخصنة السلطة و التنازع الظاهر و الخفي بين فرقاء الماضي (عبد الرزاق صاغور ،**2008** ، ص**45**) ، فمسألة بناء الدولة لم تكن مطروحة كمشروع حقيقي و ثوري ، بل ماكان مطروح هو مسألة السلطة ومن يحكم وحتى بعدما حسمت هذه الأخيرة لمصلحته تواصلت صراعاته الضيقة مع المعارضة على حساب معالجة إشكالية بناء الدولة.

تميزت هذه المرحلة :

بروز ثلاثة تيارات إيديولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني جسدت واقع النظام السياسي بعد الاستقلال وهي : (تيار اشتراكي يدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي في صالح الجماهير الكادحة و تحويل الثورة الجزائرية إلى ثورة اجتماعية ، تيار رأسمالي ليبيرالي و تيار رأسمالية الدولة الوطنية يهدف إلى بناء دولة وطنية مركزية تعمل على تحقيق تراكم رأسمالي سريع و اقتصاد مبني على التخطيط المركزي) .

الصراعات الشخصية على السلطة و التي استمرت نتيجة التناقضات التي تراكمت طيلة سنوات حرب التحرير وبلغت ذروتها في صائفة **1962** حيث شهدت أزمة سياسية حادة .

الخلافات الحدودية بين الجزائر و جيرانها خاصة مع المغرب والتي وصلت إلى حد الاشتباكات المسلحة على الحدود الغربية سنة **1963** .

صدور دستور الجزائر الأول في **08/09/1963** وهو المرجعية لكل دساتير الجزائر قبل سنة **1989** جعل من حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الطلائعي الوحيد الذي يقود الجزائر .

صدور ميثاق الجزائر سنة **1964** والذي وضع الإطار النظري لبناء الدولة الجزائرية والذي شكل الأرضية الإيديولوجية التي استند عليها نظام بن بلة (رابح لونيسي،**2011**،ص**76**).

ب)- فترة حكم الرئيس هواري بومدين 1965 – 1978:

ففي 19 جوان 1965 اعتقل الرئيس بن بلة و استول الجيش على الحكم بقيادة العقيد "هواري بومدين" و استطاعت المؤسسة العسكرية التأسيس لموقفها وصياغة مبررات مقبولة لتدخلها ، وتم تشكيل تم تشكيل مجلس الثورة كقيادة جماعية للبلاد إلى غاية اعتماد دستور جديد للبلاد و الجيش يتولى مهمة بناء الدولة تحت قيادة الرئيس هواري بومدين فهو الضامن و الحامي لخيارات النظام و توجهاته الاقتصادي و الاجتماعية و الثقافية و السياسية (محمد بوضياف،2008 ،ص86).

إن الحديث عن مفهوم الدولة عند "بومدين" يقترن بمقولته الشهيرة في أدبياته الخطابية " بناء دولة لا تزول بزوال الرجال و الحكومات " فقد كان واضحا في خطب بومدين وفي بيان 19 جوان 1965 ، أن القيادة الجديدة تتجه نحو جعل الدولة أساسا للتنمية وجعل الحزب إحدى المؤسسات التابعة لها ، يكمن دوره في المساهمة في خلق الظروف السياسية الملائمة بتكوين الأجهزة الفنية القادرة على تطبيق الاشتراكية و بناء دولة ثورية اشتراكية ، فبناء الدولة عنده هي بناء اقتصاد قوي .

تختلف سياسة الرئيس "هواري بومدين" عن سياسة "أحمد بن بلة "في بناء الدولة لكنه لم يختلف عنه في إقامة نظام شمولي و تركيز السلطة في يد الشخص الحاكم و يظهر فيما يلي:(رابح لونيسي ، مرجع سابق، ص ص 200 – 215)

- شخصنة الدولة و إضعاف المعارضة
- إعطاء الأولوية للحزب على الدولة

- إعادة بناء الدولة انطلاقا من القاعدة

لقد تميزت هذه المرحلة بالاستقرار النسبي وتم تكوين مجلس الثورة كسلطة عليا في البلاد باسم الشرعية الثورية واستطاع النظام أن يضع توازنا سياسيا بين جميع الأطراف حيث نجده يؤكد على سياسة التعريب وفي سنة 1972 أطلق مشروع الثورة الزراعية وبدأ بطرح برامج اقتصادية وثقافية متعددة لرفاهية المجتمع ، ونتيجة لذلك تم بناء مؤسسات وهياكل الدولة على مستوى القيادة و القاعدة ممثلة في : (إنشاء المجالس البلدية سنة 1967 ، صدور الميثاق الوطني 1976 الذي أكد على مواصلة البناء الاشتراكي ، صدور الدستور الثاني للجزائر المستقلة في نوفمبر 1976) .

ج)- فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (1979 -1992):

اجج رحيل الرئيس "هواري بومدين" في 28 ديسمبر 1978 الخلافات داخل أجنحة النظام السياسي حول من سيحكم البلاد فاقترحت عدة أسماء لخلافته (بلعيد عبد السلام، أحمد بن شريف، محمد الصالح يحياوي ، عبد العزيز بوتفليقة و أخيرا الشاذلي بن جديد) وعندما احتدم الصراع بين الطرفين ورغم تطور المحيط السياسي الدولي لصالح الإنفتاح السياسي و التعددية الحزبية ، فقد تدخلت المؤسسة العسكرية لحسم الصراع على السلطة بين جناح محمد الصالح يحياوي و عبد العزيز بوتفليقة لصالح عقيد من صفوفها تحت شعار أقدم ضباط في أعلى مرتبة (عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص 63) .

عرفت عملية بناء الدولة في عهد الشاذلي بن جديد مرحلتين قبل و بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 حيث تميزت المرحلة الأولى بمحاولة بن جديد لتثبيت سلطته والتفتح على المعارضة ، في حين تميزت المرحلة الثانية بالتفتح الديمقراطي الكبير بعد أحداث أكتوبر و إقرار دستور 1989 وما رافق ذلك من عدم استقرار و ضعف الدولة بفعل المناورات السياسوية .

عرفت فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد صراعات كثيرة عاشتها النخبة الحاكمة على حساب عملية بناء الدولة التي كان يفترض أن يقوم بها النظام الحاكم ، حيث وصل الأمر إلى إنهيار الاقتصاد أمام الأزمة الاقتصادية ، حيث ادت هذه الأخيرة إلى ظهور طرف ثالث منافس على السلطة ممثلا في التيار الإسلامي ، ما أدخل النخبة الحاكمة في صراع جانبي مع هذا التيار أفقدها توازنها الداخلي و أجبرها على التخلي على الاشتراكية كنظام لتسيير الدولة .

تميزت مرحلته ب: (حل مجلس الثورة وانتخابه رئيسا للجمهورية في فيفري 1979 ، انتخاب مجلس الشعبي الوطني سنة 1982 ، انتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد لفترة رئاسية ثانية 1984 ، الإستفتاء لإثراء الميثاق الوطني 1986 ، انتخاب المجلس الوطني الشعبي الثالث 1987 ، الاضطرابات الشعبية التي بدأت في قسنطينة سنة 1986 ووصلت ذروتها بالعاصمة في 05 أكتوبر 1988 ، الإعلان عن الاصلاحات السياسية التي جسدها دستور 1989) .

كان توقيف المسار الإنتخابي بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الجزائر المستقلة فقد أدى ذلك إلى وقف العمل بالمؤسسات الدستورية للدولة وعلى راسها رئاسة الجمهورية و البرلمان وتعوضهما بمؤسسات من اقتراح الجيش هما "المجلس الأعلى للدولة" و "المجلس استشاري الوطني" ، كما أن استقالة الشاذلي بن جديد وحله للمجلس الوطني خلفت حالة من الفراغ المؤسساتي ، فقرر مجلس الأعلى للأمن ‘انشاء مؤسستين لتسيير تلك المرحلة " مجلس الأعلى الأمن و المجلي الوطني الاستشاري " .

د)- فترة حكم كل من الرئيس محمد بوضياف و الرئيس علي كافي (1992 -1994):

وقبل الحديث عن هذه المرحلة ينبغي الإشارة إلى التجربة الديمقراطية التي دخلتها الجزائر وأسفرت عن فوز التيار الإسلامي في الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية ، الأمر الذي لم تقبله فئة من النخبة السياسية

الحاكمة وكانت النتيجة رفض اختيار الشعب الذي هو مصدر للسلطة ، واضطر رئيس الجمهورية للاستقالة مما خلق أزمة دستورية ، و تم إيقاف المسار الانتخابي في 12 جانفي 1992 .

دفعت الأزمة السياسية التي صاحبت توقيف المسار الانتخابي بالنخبة الحاكمة إلى البحث عن شخصية تاريخية ثورية حيادية لعضوية المجلس الأعلى للدولة ، فاختير السيد "محمد بوضياف" لرئاسة المجلس .

تميزت فترة حكم "محمد بوضياف" جانفي – جوان 1992 بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي (CNT) بهدف مساعد المجلس الأعلى للدولة في ملئ الفراغ الدستوري واستشارة أعضائه في قضايا السياسة و الاقتصاد

اغتيل في 29 جوان 1992 ، وتم اختيار "علي كافي " لخلافة "محمد بوضياف" في 2 جويلية 1992 ، تميزت فترة حكمه بأربع سمات طبعت نظام الحكم في الجزائر: (الاعتماد على الحل الامني في التعامل مع التيار الإسلامي ، مواصلة أولوية الحل الأمني على الحل السياسي لمواجهة الأزمة ، فتح الحوار مع الأحزاب و الجمعيات و الشخصيات الوطنية الرافضة للعنف ، تحرير الاقتصاد الوطني وجدولة الديون)

ه)- فترة حكم الرئيس اليامين زروال (1994 – 1999):

مع مطلع سنة 1994 أصبح النظام السياسي عاجزا على حفز النظام العام و ضمان أمن المواطنين والممتلكات بسبب وتيرة أعمال العنف المتصاعدة ، كل هذا أدى بالنخبة السياسية الحاكمة إلى ضرورة التفكير في مشروع سياسي فعال يقوم على منهج الحوار ، فقام بإنشاء لجنة وطنية للحوار ترأسها يوسف الخطيب وحددت لها مدة شهرين لاستكمال مهمتها غير أنها لم تتوصل إلى ماكان منتظرا منها ، فتدخل مجلس الأعلى للأمن وحدد تاريخ الندوة التي افتتحت أشغالها بقصر الأمم يومي 25 و 26 جانفي 1994 بحضور 1235 مشارك ، وبمجرد افتتاح الندوة تدخل رئيس لجنة الحوار وأعلن عن تشكيل لجنتين الأولى لجنة استكمال أرضية الوفاق الوطني والثانية لجنة تعيين رئيس الدولة الجديد ، حيث أعلن رئيس اللجنة في اليوم الموالي "ليس هناك مرشحا بصورة رسمية " ليترك الأمر للمجلس الاعلى للأمن حرية التعيين ، فتقرر تعيين الرئيس "اليامين زروال" رئيسا للدولة في 30 جوان 1994 لفترة انتقالية مدتها ثلاثة سنوات (عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 352 -353) .

تولى زروال رسميا في جانفي 1994 في حفل بروتوكولي أين سلم الرئيس علي كافي المهام للرئيس اليامين زروال ، وهي سابقة أولى في تاريخ الجزائر المستقلة ، وبهذا التغيير بدأت الخريطة السياسية في الجزائر تتغير حيث عادت الرئاسة إلى قائد عسكري يحبذ التحاور والتفاوض مع جميع الأطراف التي تسعى لإنهاء أزمة الإرهاب .

عرفت فترة رئاسته تزايدا في أعمال العنف فأعلن الرئيس عن فشل جولات الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فشرعت القوى الرسمية المعارضة و الداعية للحوار والمصالحة الوطنية في مشاورات منفصلة عن السلطة ، تمخض عنها اجتماع سانت جيديو الذي انبثق عنة عقد المصالحة الوطنية بروما وقع عليه كل من" أحمد بن بلة و حسين أيت أحمد ، وعبد الحميد مهري و غيرهم ....

ينص هذا العقد على مبادئ لبناء الدولة الجزائرية على أساس ديمقراطي والإلتزام بالتداول السلمي على السلطة واحترام الحريات الفردية والجماعية و إبعاد الجيش عن الحياة السياسية (رابح لونيسي ، مرجع سابق، ص 366 -367).

تميزت فترة حكمه بالسعي إلى إقامة أو إعادة بناء المؤسسات الشرعية ، والدعوة إلى الحوار الذي لا يقصي أحدا ، وسن قانون الرحمة ، كما تميزت بغلبة الخيار الأمني و العسكري وسيطرة الجهاز البيروقراطي و مراكز القوى ،كما تميزت بالمجازر الجماعية وتشكيل لجان المقاومة و الحرس البلدي.

و)- فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999 – 2008):

تعبر هذه العملية عن أهمية كبيرة في عملية تطور النظام السياسي والدولة في الجزائر ، فقد اتسمت بتحولات و تغييرات عميقة ونوعية أثرت بعمق في بنية المجتمع واتجاهات تطوره ، وتبدأ هذه المرحلة ب1999 حين تسلم السلطة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

لقد فتحت استقالة "اليامين زروال" المجال أمام ثلاثون مرشحا ، حينها عمل جهاز الأمن العسكري على إيجاد شخصية تكوون قادة على إعطاء غطاء سياسي ، فاقترح الجنرال بلخير صديقة بوتفليقة الذي يتميز بكفاءة دبلوماسية عالية و بقدرة خطابية فائقة وكان اختياره بمثابة اتفاق بين طرفي الصراع الداخلي على السلطة .

لقد استطاع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة في بداية عهده أن يجمع كل القوى و التيارات الوطنية والإسلامية و حتى الاستئصالية بتجسيده لفكرة المصالحة بإصدار قانون الوئام المدني كغطاء شرعي لمعالجة العنف السياسي وضعه في إطار استراتيجية واضحة تهدف إلى: (إخماد نار الفتنة وإعادة الأمن والاستقرار ، تحسين أداء الاقتصاد الوطني ، إعادة الكرامة للجزائريين ، إعادة الدور الريادي للجزائر إقليميا ودوليا، إعادة بناء الدولة واسترجاع هيبتها) قدمه للاستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999 .

وتأتي مبادرة السلم و المصالحة الوطنية كتتويج لسلسلة من المحاولات التي قام بها النظام السياسي الجزائري لاحتواء الحرب الأهلية التي اندلعت في أعقاب إلغاء المسار الانتخابي والتي اختزلت المجتمع الجزائري في صراع دائم بين" أمراء الدولة الإسلامية" و "جنرالات السياسة و المال" .

فالملاحظ لسيرورة الأحداث في الجزائر منذ 1999 يستنتج انه تم التخلي عن العنف كخيار و ألية لحل المشاكل وإدارة الصراع بين مكونات النخبة الحاكمة ، حيث انتقلت هذه الأخيرة إلى استراتيجية جديدة قائمة على الاستقطاب السياسي بواسطة المناصب و الريع المالي ، الزبونية السياسية و تنويع تركيبة الحكومة لتشكل أحزاب أخرى غير الحزب الذي يمثل النخبة الحاكمة في الدولة .

كانت أيضا لعودة الرئيس "بوتفليقة" إلى الواجهة عواقب سياسية على توازنات النخبة الحاكمة كونه أعاد جماعة وجدة "مجموعة بومدين" للواجهة السياسية ، كما دخل في صراع خفي مع بعض قادة المؤسسة العسكرية الذي كان لهم دورا فعالا خلال العشرية السوداء ، فالملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها خلال العهدة الأولى لحكم الرئيس هي أن طبيعة الصراع تحولت من الصراع حول مسألة من يحكم إلى الصراع حول من يملك ، لأن سبب الاختلاف لم يكن حول السلطة لأن الرئيس حظي بدعم الجيش سنة 1999 ، ويلاحظ هنا أن السيد " عبد العزيز بوتفليقة" يختلف عن بقية الرؤساء الذين حكموا الجزائر، فلم يحدث له ما حدث للرئيس "أحمد بن بلة سنة 1963 ، الشاذلي بن جديد سنة 1992 ، محمد بوضياف سنة 1992 ، اليامين زروال سنة 1998" فالرئيس عرف كيف يحكم العصا من الوسط ويتعايش أو يتقاسم السلطة مع قادة الجيش .

عرفت فترة حكمه استقرار كبير داخل النخبة الحاكمة بسبب مداخيل النفط الكبيرة التي لم يسبق للجزائر معرفتها ، مما سمح لها بكشب شرائح واسعة من المجتمع الجزائري ، كما تميزت هذه المرحلة بتعبئة اجتماعية بالعديد من الكماليات الاستهلاكية وهو ما مكن النخبة الحاكمة من تمرير مشروع التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي فتح العهدات الرئاسية ليتمكن من الترشح لعهدة ثالثة ، وبالرغم من الدور المحوري الذي لعبته النخبة الحاكمة في الجزائر إلا أنها تعرضت للانتقادات خصت جمود حركة دورانها خاصة منصب رئيس الجمهورية الذي شهد بقاء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في منصبه منذ انتخابه في 1999 طيلة أربع عهدات رئاسية ، ليكون أكثر رؤساء الجزائر مكوثا في هذا المنصب في حين يرجح البعض أن بقاءه مدة طويلة نظرا لأنه الضامن الوحيد لشبكة المصالح الداخلية التي نشأت منذ توليه السلطة وبقيت تتفاعل وتتطور .

2.4. دور النخبة السياسية في بناء الدولة في الجزائر:

يعود بناء الدولة إلى المجتمع نفسه وانصهار نخبه وتجاذب مؤسساته وما يخطط للسياسات المتبعة بوصفها وسيلة ضمن الية الدولة اتجاه المجتمع المحلي و المجتمع الدولي ، علما أن بناء الدولة يرتكز على ما تحمله هذه المنفعة من أصول وتقاليد راسخة في المجتمع الذي تقوم عليه (ميلود عامر الحاج ، مرجع سابق،ص19).

فالدولة تتغير وتتجذر بنخبها وألياتها و سياساتها خاصة عبر تفاعل جملة من القوى الساهرة على وجودها ، ولكل دولة خصوصيتها المتميزة عن غيرها إلى درجة ان سياساتها التي تتبناها هي المحدد الأول لمستواها فالدولة القوية هي تلك القوية ببناء مؤسساتها وتماسك مجتمعها بمختلف طبقاته من أجل إدماجه في روح العصر وقبل الحداثة ، على الرغم من الاختلاف التي تحمله حالات بناء الدولة من نموذج إلى أخر ومن دولة إلى أخرى فإن هناك رابط مشترك بينها جميعا هو وجود جهاز بيروقراطي أو إداري يقع عليه العبء الأكبرفي تنفيذ المهمات والوظائف التي تتطلبها عملية تشكيل أو تكوين الدولة فاستكمال عملية البناء تتطلب تفكيك المجتمع التقليدي و إعادة تجميعه وتركيبه وفق أسس حديثة تقتضيها هذه العملية .

فعملية بناء الدولة غالبا ما ترتبط بعملية إعادة تشكيل النخبة فهي ليست عملية عفوية بل هي عملية تنجم عن تخطيط واع من المركز اتجاه الأطراف ، لا يمكن للجماهير القيام بها لهذا لابد من وجود نخبة تأخذ بزمام المبادرة لقيادة الجماهير في عملية بناء الدولة (وليد سالم محمد ، مرجع سابق ، ص54) ، فهي ليست مشروعا عفويا يترك للجماهير وحدها مهمة التخطيط و التصميم له وتنفيذه ، فبناء الدولة مشروع ناجم عن إرادة واعية يساهم في بلورة الوعي الوطني والانتماء المشترك ، ولهذا تتولى النخبة مهمة قيادة المشروع و تعمل بجانب المجتمع المدني من حيث التفكير والتخطيط و التصميم وتحديد المخرجات .

و يتحدد دور النخبة السياسية الحاكمة في بناء الدولة فيما يلي :

- ❖ قد تتجه النخبة السياسية الحاكمة نحو تركيز السلطة بيدها من جهة وتعمل على بناء الدولة من هذا المنطلق وفي هذه الحالة قد تكون هناك محاولات للمأسسة لكن ذلك سينهار إذ أن تركيز السلطة في يد جماعة معينة يعني أن هناك رؤية محددة هي التي تسود ومن ثم قد لا يحدث هناك استيعاب مؤسسي للأفراد داخل الدولة .
- ❖ قد تتجه النخبة عبر المجال الديمقراطي فبناء الدولة يكون عبر عمليات مأسسة السلطة وعمليات الاستيعاب المؤسسي و الاندماج بين مكونات المجتمع ، وهنا قد تكون النخب ذات تعليم جيد وتنتمي إلى الطبقات الوسطى والعليا إذ أن بناء جهاز بيروقراطي كفؤ و سليم يتطلب قدرات عليا لدى النخبة

ولكن في التجربة الجزائرية حاولت النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر بناء الدولة انطلاقا من من الأمة الموجودة مسبقا وهو ما يحول دون تحقيق الهدف كون أن العملية معكوسة لأنها محاولة لبناء الجزء انطلاقا من الكل فالجزائر بنيت منذ استقلالها في ظل أنظمة ديكتاتورية ونخب احادية مغلقة استعملت مؤسسات الدولة للبقاء في الحكم وليس لتسيير الحكم ، فقد عانت من ظاهرة انهيار مؤسسات الدولة وصعود بعض النخب فوق سلطة تلك المؤسسات وحتى القانون التي يحكمها والتي وصلت إلى حالة إلغاء أو تجميد المؤسسات مابين 1992 – 1996

عملت النخبة السياسية الجزائرية على تفعيل دور الدولة وأجهزتها المسيرة و المتصلة بوظيفة العدالة اي خلق إطارات وكفاءات مهمتها الأساسية الإنجاز والتنفيذ تماشيا مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وطموحات وتطلعات الشعب ، ومن ثم المراهنة على تحقيق الفعالية السياسية و الإدارية لجهاز الدولة و كذلك العمل على إشراك كل الكفاءات الوطنية في عمليتي البناء و المراقبة قصد التحقيق السريع لمشروع عملية التنمية الشامل الذي ينبغي أن يتميز بعمل وطني يسمح بتسيير الوظائف الموكلة و الإمكانيات المتاحة عن طريق الثقة المتبادلة بين المجتمع و الدولة .

إن النخبة السياسية الجزائرية الحاكمة ظلت تحكم منذ الاستقلال في غطاء الدولة باعتبارها الجهاز المنظم من خلال العلاقة بينها وبين المجتمع المدني فهي التي ترسم السياسات العامة ، فقد ظل دور الدولة مرتبط بالخيارات الجديدة المرتبطة بطبيعة العلاقة بين النخبة السياسية و طبيعة النظام السياسي ، حيث بقيت النخب تحافظ على طابعها السلطوي و بقي خطابها السياسي نابعا من خصوصية الهوية الوطنية ومكاسب ثورة نوفمبر.

فلم يكن مشروع بناء الدولة واضح المعالم بالنسبة للنخبة الحاكمة لأنها كانت منخرطة في صراعات سلطوية خفية وعلنية ، فالنخبة السياسية الحاكمة كانت تسعى لتقوية نفسها وليس لبناء دولة قوية .

الخاتمة :

يعتبر النظام السياسي حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل و المؤثرات التاريخية والثقافية و الحضارية والاقتصادية التي سادت الجزائر عبر تاريخها وكانت مؤثرة على جميع النخب سواء النخب المثقفة أو قادة الحركة الوطنية قبل الاستقلال مع احتكار السلطة في يدهم مما انعكس على ممارستها بعد الاستقلال من طرف نخبة سياسية وعسكرية في ظل غياب المشاركة السياسية في إطارها الشرعي مما أحدث فجوة عميقة بين الدولة و نسقها الاجتماعي لذلك أصبح من الضروري التغيير في طبيعة النظام السياسي من أجل ضمان استمراره .

فصراع النخبة حول السلطة يعود إلى ما قبل الاستقلال كما أن تبلور ذلك الصراع كان بعد مؤتمر الصومام سنة 1956 و ظهور مسالة افضلية السياسي على العسكري التي ترتبت عنها أثار سلبية على مسار بناء الدولة فيما بعد الاستقلال .

لقدت شهدت الجزائر طغيان الطابع الشخصي على مشروع بناء الدولة الذي عرف تفوق الجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة ما بين 1965 إلى غاية 1989 والذي استطاع إستعادة زمام الأمور بعد سنة ونصف من فتح المجال السياسي أمام التعددية .

وأخيرا في محاولتنا الكشف عن ملامح بناء الدولة في الجزائر خاصة في جانبها السياسي فيمكننا القول أن هذه الأخيرة تشكلت نتيجة عدة أزمات تاريخية جاءت كرد فعل على النظام الاستعماري ، فالنظام السياسي ارتكز بعد الاستقلال على أسس سياسية لبناء شرعيته بدأ بوحدة الصف لمواجهة مخلفات المستعمر ثم اعتماد سياسة التبرير للاحتفاظ بالسلطة

إن واقع النخبة النخبة السياسية الحاكمة هو نتاج تنشئة بدأت منذ فترة الاستعمار مرورا بالحركة الوطنية فترة الاستقلال التي أنتجت ايديولوجيات متباينة ، تعتمد أساسا على الصراع للوصول إلى السلطة خاصة في فترة التعددية ، ولقد اكتسبت النخب الجزائرية شرعيتها خلال المرحلة الأولى من بناء الدولة لدورها المزدوج الذي قامت به بعد استرجاع السيادة الوطنية وهو دور الوصي على العلاقة الناشئة والرمزية بينها وبين رعاياها و وظيفتها كحكم و وسيط لإدارة ورعاية الاقتصاد .

فالعلاقة التي تجمع النخبة بالسلطة الحاكمة عرفت مراحل متعددة تماشيا مع تطور الحياة السياسية و أليالتها ، تعبر جميعها عن علاقة هيمنة متعددة الصور والزوايا لأسباب ذاتية تخص بنية النخب الضعيفة وتشكلها الهزيل و أسباب موضوعية تدور حول سلوك السلطة الحاكمة اتجاه النخب وما ميزه من ترغيب و ترهيب .

توثيق الهوامش و المراجع :

أولا : توثيق الكتب
1 –برو، فيليب ، (1998) . علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، لبنان : المؤسسة العربية للنشر و التوزيع .
2- بوحوش ، عمار ، (2014) . التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا . الجزائر : دار البصائر الجديدة
3- - بوتومور ، توماس ، (1988) . الصفوة و المجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد الجوهري . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
4- بن خرف الله ، الطاهر ، (2007) . النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 – 1989 : بين التصور الايديولوجي و الممارسة السياسية ، الجزء الأول ، الجزائر: دار هومة .
5- حاج ، ميلود عامر ، (2014) . بناء الدولة وانعكاساتها على واقع الدولة القطرية العربية ، الإمارات العربية المتحدة: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 195.
6 - دبلة ، عبد العالي ، (2004) . الدولة الجزائرية الحديثة : الاقتصاد والمجتمع و السياسة . الجزائر : دار الفجر للنشر و التزيع .
7 - - زايد ، أحمد ، (2005) . مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، القاهرة: دون دار نشر .
8- سالم محمد ، وليد ، (2014) . ماسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة : دراسة حالة العراق ، عمان : الأكاديميون للنشر .
9- - شحرور . محمد ، دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع (دون تاريخ) . دمشق : الأهالي للنشر و التوزيع .
10- الطبيب ، مولود زايد ، (2004) . علم الاجتماع السياسي ، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
11- - عبد الكافي ، اسماعيل عبد الفتاح ، (2003) . الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي – انجليزي ، دون بلد : دون دار نشر .
12 - الكيالي ، عبد الوهاب ، (1994) ، المجلد السادس . لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر .
13- – فوكوياما ، فرانسيس ، (2007) . بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي والعشرون ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، الرياض : العبيكان للنشر و التوزيع .
14 - لونيسي ، رابح ، (2011) . رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ (تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة) ، الجزائر : دار المعرفة .

ثانيا الدوريات و الدراسات الغير المنشورة :

1 - بوضياف ، محمد، (2008) . مستقبل النظام السياسي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر .
2- صاغور ، عبد الرزاق ، (2008) . بناء الدولة الحديثة في الجزائر : دراسة تقييمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 .
3 - كبار ، عبد الله، (2013)." النخبة الجامعية و المجتمع المدني في الجزائر: قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة " .مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 11 .